تحديات المنطقة العربية والادوار المطلوبة من المجتمع المدني

خلوة برمانا (1 و2 كانون الاول/ ديسمبر 2018)

مسودة الورقة خلفية

المشهد الاقليمي: لمحة ملخصة عن اوضاع المنطقة

تمرّ المنطقة العربية بتحديات خطيرة تعيدنا بالذاكرة الى مرحلة انهيار الامبراطورية العثمانية وإعادة رسم الحدود بين الدول وتقسيمها الى مناطق نفوذ بين مختلف الدول المؤثرة. فالمنطقة تتعرض لمنافسة دولية تتقاسم فيها النفوذ القوى الدولية المؤثرة (الولايات المتحدة وروسيا والصين) والقوى الاقليمية (أيران وتركيا) في ظل تفكك الدول العربية التي تمرّ بمراحل مجهولة المستقبل (السعودية والعلاقات الخليجية برمّتها، مصر). ويتمّ الترويج في هذا الظرف بالذات لما يُسمّى بـ"صفقة القرن" التي تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وإقامة علاقات سلام مع إسرائيل (تطبيع العلاقات بعد الانتهاء من الوضع الفلسطيني المتسارع نحو الحل: عزل غزة عن الضفة نهائياً وبموافقة حماس والسلطة والدول المعنية في المنطقة).

كما تشهد الاوضاع في الدول التي تعاني من نزاعات مسلحة على تداعيات خطيرة، لقد بات لهذه النزاعات امتدادات إقليمية وأبعادٍ دولية دون ألتقليل من أهمية الاسباب المحلية لهذه النزاعات. إن هذا التداخل بين الابعاد تزيدها تعقيدا وتعيق امكانية التوصل الى الحلول.

تترافق هذه الاوضاع مع تداعيات خطيرة على البنية الاقتصادية حيث تتزايد معدلات الانفاق على التسلح بسرعة كبيرة بدل الاستثمار في مجالات تساهم في النهوض والازدهار والتنمية لا سيما في البرامج والأهداف التنموية. فتشهد المنطقة معدلات غير مسبوقة من الفقر والبطالة والتحرك السكاني ذات التداعيات الخطيرة على البنية الديمغرافية والثقافية ولكن أيضاً على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. وتتزايد المديونية العامة متسببة بعجز في الماليات العامة ما يؤدي الى اتخاذ التدابير التقشفية التي بدورها تتسبب بالمزيد من الاضطراب الاجتماعي والسياسي.

تجري كل هذه التطورات في ظل تفكّك بنية الدولة في معظم البلدان العربية وإضعاف قدراتها على المواجهة أو النهوض بأعباء التنمية. قد يكون ذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية التي وضعت الدول تحت أعباء مديونية عاليّة وعجز يجعلُها رهينة المعادلات الدولية والاقليمية وتضعف القدرة على مقاومتها. ويبدو أن طبيعة الدولة نفسها، منذ الاستقلال والتحرر الوطني، دأبت على تهميش دور المؤسسات لصالح المحاسيب ليعم جراء ذلك الفساد البنيوي وتغيب آليات المساءلة والمحاسبة.

تتفاوت الصورة بين الدول العربية، فهناك ميزة مثلا في دول المغرب العربي حيث يعمّ الاستقرار نسبياً (باستثناء ليبيا والنزاع على الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب) ولكن تونس والمغرب والجزائر تشهدُ إستقراراً نسبيا. أما دول المشرق العربي فتعاني من وطأة الاحتلال وتداعياته على دول الجوار من جهة، والصراعات الداخلية من جهة أخرى لاسيما في سوريا والعراق وهشاشة الاوضاع في كل الاردن ولبنان. أما الخليج العربي فيمرّ باسوأ مراحله بعد إنهيار مجلس التعاون الخليجي والتصدع في العلاقات بين السعودية وقطر وحياد عُمان والكويت (بنسبة اقل).

وتشهد معظم الدول العربية ردّة معادية للديمقراطية حيث تضيق فسحة الحريات لصالح تنامي الدور الامني والاستبداد من المحيط الى الخليج.

أما الفاعلون (اللاعبون) المحليون والاقليميون فدورهم وتأثيرهم في تراجع مستمرّ. فتغيب الحياة السياسية عن الساحة في ظل غياب الاحزاب السياسية الجماهيرية، وتعاني التيارات السياسية التقليدية (القوميين العرب، اليسار، بما في ذلك الاحزاب الليبرالية) من ازمات حادة، بما في ذلك التيارات الاسلامية والتي فشلت في إدارة الصراع من أجل بناء الديمقراطيات لا بل تصدت لمنع قيامها، ما أدى إلى نمو ظاهرة الاصوليات الدينية التي عبثت بالاوضاع وأدت الى المزيد من الانهيارات.

ما هي سبل المواجهة وكيف يمكن التعامل مع هذا الواقع لاستعادة القرار الوطني، أولاً من خلال بناء الدولة الحديثة والانطلاق في مسيرة إعادة الاعمار والتنمية؟

وما هو دور المجتمع المدني وكيف يواجه حالة الانهيارات ويساهم في القيام بمهام إعادة بناء الدولة وعودة الحياة السياسية من اجل تعزيز الديمقراطية والتنمية؟

المشهد الدولي: الشراكة الدولية وتداعياتها على الاوضاع

يسيطر على المشهد الدولي الصراع بين القوى المهيمنة التقليدية (الولايات المتحدة واوروبا) والناشئة (روسيا والصين) حيث تبحث الفئة الناشئة عن حصة لها في الاسواق العالمية على حساب هيمنة القوى التقليدية. ما يجعل من دول المنطقة ساحة نزاع وصراع تشتبك فيه القوى الاقليمية الناشئة (تركيا وايران).

وفي الوقت ذاته، يتطور خطاب، وراءه المنظمات الدولية، يؤكد على الشراكة العالمية من أجل التنمية، لا يتوقف على البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فحسب لا بل تتناول الابعاد السياسية والثقافية أيضا. وبرز اتجاه في العقد الاخير يدعو الى "الاستخدام الأمثل للمساعدات التنموية وتوفير البيئة الممكنة للاعمال"، علماً ان منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) في شباط 2016 قررت توسيع تعريف المساعدات التنموية ليشمل المساعدات الامنية والدفاع التي تدخل في توفير الاستقرار من اجل التنمية، والمساعدات الانسانية للاجئين وموازنات إيواء المهاجرين في دولها الخ.

وفي هذا الصدد يمكن تعداد بعض أشكال التعاون الدولي المقترحة والتي تعزز دور القطاع الخاص (الشركات العابرة للجنسيات بشكل أساسي)، وهي تهدف الى تحفيز وتشجيع هذه الشركات والقطاع الخاص الى الانخراط في برامج التنمية وأعمال، لذلك اقترحت أشكال متعددة تتيح لقطاع الاعمال ان يتنخرط في العملية التنموية عل حساب دور الدولة والشركاء الاخرين مثل:

- المساعدات التنموية المختلطة (Blending) مع مساهمة من القطاع الخاص، (Global Compact الاتفاق العام للشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي ترعاه الامم المتحدة من اجل تجنيد اموال لدعم برامج التنمية)
- القروض الميسرة أو ضمانات القروض.
- التسهيلات الضريبية من قبيل التخفيض الضريبي وصولاً الى حد الاعفاءات الضريبية.
- تغطية المخاطر والخسائر
- الاستفادة من التدابير لتخفيض التكاليف والاعباء كدعم الطاقة والمرونة في سوق العمل والتساهمل في المعايير البيئية.

ومن اجل ضمان تشجيع الاستثمارات يُطلب من الدول توفير البيئة الممكنة للاعمال التي تاخذ بالاعتبار الحاجة الى تدفق الاستثمارات الاجنبية من دون مراعاة المستثمرين المحليين بالضرورة بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطبقات الفقيرة والمتوسطة، ولا شيء يلزم إنسجام البيئة الممكنة للاعمال مع معايير حقوق الانسان والمعايير البيئية، ال بل غالبا ما يتم التضحية بها

ولا تشير التدابير الى النية على تطوير رؤية وإستراتيجيا وطنية تركز على "الملكية الوطنية" (National Ownership) وتأخذ بالاعتبار ضرورة تطوير وتشجيع القطاعات الانتاجية ذات القمية المضافة أي المولدة للدخل وذات القدرة على التنافس والتي تحقق نمواً تضمينياً من أجل بناء إقتصاد حقيقي غير ريعي ولا افتراضي.

التحديات التي تواجه المنطقة العربية

بناءً على ما سبق فمن الواضح ان **المنطقة أمام مفترق يعزز إحتمالات التوصل الى تسويات لإنهاء النزاعات المسلحة وانطلاق عمليات بناء السلام**. إن صحّ ذلك، يتطلب الرصد الدقيق لهذه المسارات وتقييم تجارب الاصلاح السابقة التي مهدت للازمات (لاسيما ما عرف بالتكيف الهيكلي وسياسات التحرير) للاستفادة منها والعمل على بناء قدرات الشركاء وتحالفات من أجل التاثير المسارات والحد من تأثير القوى الخارجية. الاحتمالات في هذا السياق هو ان تكون التسويات غير ملائمة وفي ظل غياب اي تأثير لقوى المحلية ان تاتي هذه التسويات على حساب المصلحة الوطنية. والاحتمال الثاني هو ان تقتصر الجهود على وقف الاعمال المسلحة من دون متابعة الجهود لبناء السلام.

في كل الأحوال، تتطلب المرحلة جورا من المجتمع المدني مختلف نوعيا عن الدور السابق. وهذا يتطلب التأهل للقيام بدور فاعل ومؤثر. وهذا يتطلب توفير المعطيات الضرورية و الاعداد للقيام بالخطوات التالية:

- أن يسعى للعب دور في المفاوضات (المسار الثاني والتاثير بالمسار الاول) والحلول المقترحة للتأكد من أن أسس بناء السلام تؤخذ بالاعتبار من قبل الاطراف وبناء قوة ضغط داخلية (منبثقة من المجتمعات المحلية بشكل أساسي) لالزام الاطراف بالحد الادنى (وهذه استراتيجيا تتطلب البحث فيها وتخصيص موارد كافية لتصميمها وتنفيذها)
- تحليل وتقييم طبيعة وتأثير اقتصاد الحرب (لاسيما دور الشبكات والعلاقات التجارية المشروعة وغير المشروعة التي نشأت إثناء الحرب برعاية مجموعات مسلحة) وهذا لا يعني بالضرورة الدول التي شهدت نزاعات مسلحة حصراً لا بل دول الجوار التي تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الارتباط بسلاسل القيمة والشبكات او من خلال تدفق اللاجئين الخ.
- تحليل وتقييم الاقتصاد الانتقالي (التحولي Transitional Economy) وكيفية التأسيس على قيم وأهداف مختلفة نوعيا عن السائدة حاليا كالعدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي)، وهنا ايضاً يفترض التركيز على آليات وأهداف بناء الدولة والاولويات المعتمدة
- سياسات اعادة الاعمار والخروج من الازمة (هل تعتمد على الاولويات والموارد المحلية؟ تلتزم بمعايير حقوق الانسان والمعايير البيئية والثقافية الخ)

اللقاء الاقليمي التشاوري حول دور المجتمع المدني في المرحلة المقبلة:

تنظم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لقاء تشاوريا مع مجموعة من الخبراء والاصدقاء الناشطين في مجالات متنوعة للتباحث في اوضاع المنطقة وسبل مواجهتها في سبيل بناء مستقبل واعد، أكثر عدالة

يشارك في اللقاء اعضاء مختارين من الشبكة وشركاء منخرطين في العمل معها حول المواضيع والقضايا التي تشكل مفاصل اساسية في الاستجابة الى التحديات، على المستويات الثلاثة المطروحة أعلاه (المجتمع المدني، النموذج التنموي الجديد والعلاقة مع الفاعلين من خارج المنطقة)

لا يتعدى عدد المشاركين الـ25 شخص من ذوي الخبرات واصحاب الرأي والتجربة، ويستمر على مدى يومين (1 و2 ديسمبر) في مكان بعيد عن المدينة وضوضائها لكي يتسنى الحوار الهادئ والمفتوح. وسيعتمد مبدأ "شاتام هاوس" (الجلسات المغلقة وعدم الافصاح عن الاسماء)

جدول الاعمال:

اليوم الأول	
9.30 – 9.00	**جلسة إفتتاحية: ملخص عن لقاء العام الماضي والاتفاق على جدول الاعمال**
11:00- 9:30	**الجلسة الاولى: جولة افق في السياق الاقليمي والدولي الذي نعمل في اطاره** تهدف الجلسة الاولى الى تحليل أبرز التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومقاربة الابعاد الاقليمية والدولية المرتبطة بهذه التحديات **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين يسيره الاستاذ صلاح الدين الجورشي
11:30-11:00	استراحة
13:00-11:30	**الجلسة الثانية: أدوار الفاعلين التنمويين المحليين والدوليين** تهدف الجلسة الثانية الى الاجابة على الاسئلة التالية: • وما هو تأثير دور الاطراف المعنية: النظام والقطاع الخاص والمجتمع المدني؟ وكيف تتغير هذه الادوار وكيف تنعكس على الواقع الحقوقي والتنموي في المنطقة؟ • ما هي ادوار المجتمع الدولي وتاثيره على المسارات المحلية والوطنية؟ **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين تسيره الاستاذة سلمى حسين
14:00-13:00	استراحة غداء
16:00-14:00	**الجلسة الثالثة: دور المجتمع المدني** تهدف الجلسة الثالثة الى الاجابة على الاسئلة التالية: • وما هو دور المجتمع المدني وكيف يواجه حالة الانهيارات ويساهم في القيام بمهام إعادة بناء الدولة وعودة الحياة السياسية من اجل تعزيز الديمقراطية والتنمية؟ • هل ان السياقات المختلفة في المنطقة تتطلب ادوارا مختلفة للمجتمع المدني؟ **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين يسيره الاستاذ زياد عبد الصمد

اليوم الثاني	
11:00- 9:30	**الجلسة الرابعة: دور المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع/الحرب** تهدف الجلسة الرابعة الى الاجابة على الاسئلة التالية:

	• ما هي الادوار التي يقوم بها حاليا وهل تستجيب لمتطلبات المرحلة؟ وكيف يمكن تطويرها لتفعيل المشاركة في مفاوضات حل النزاعات؟ • هل من ادوار مختلفة للمجتمع المدني في سياق ما بعد النزاع/الحرب؟ • هل من دروس مستفادة من البلدان الاخرى العربية او غير العربية التي مرت بتجارب مشابهة؟ **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين يسيره الاستاذ اديب نعمة
11:30-11:00	استراحة
13:00-11:30	**الجلسة الخامسة: الشراكات الممكنة** تهدف الجلسة الخامسة الى الاجابة على الاسئلة التالية: - من هي الجهات الشريكة، ومن هم الشركاء المحتملين وكيف يمكن التعاون او التنسيق فيما بينهم، - من هي الاطراف "الخصمة" وعلاقاتها بالواقع الراهن وطبيعة التحديات التي تواجهها جراء التغيير، - من هي الاطراف غير المعنية بشكل مباشر وبالتالي كيف يتم التعاطي معها **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين يسيره الاستاذ يسري مصطفى
14:00-13:00	استراحة غداء
15:30-14:00	**الجلسة السادسة: ادوات العمل** تهدف الجلسة السادسة الى الاجابة على الاسئلة التالية: - ما هي ادوات العمل المستخدمة من قبل المجتمع المدني؟ - ما هي أدوات العمل الصالحة وغير الصالحة في اطار السياق العام في المنطقة؟ **منهجية**: حوار مفتوح بين المشاركين تسيره الاستاذة منار زعيتر
16:00-15:30	**اختتام**